الفصل السادس

الإرهـــاب المقـدس

فى ١٧ مارس ١٩٥٤ ، تم الهجوم على شاحنة متجهة من إيلات إلى بئر سبع ، عند تقاطع طريق معاليه هاكرابيم . قتل عشرة ركاب ، ونجا أربعة . وحسب تقارير مقتفى الأثر التابعين للجيش الإسرائيلى ، اختفت كل الآثار الخاصة بالمهاجمين على بعد عشرة كيلومترات من الحدود الأردنية ، داخل الأراضى الإسرائيلية ، بسبب طبيعة الأرض الصخرية . وشهد أحد الناجين ، برتبة سرجنت ، وهو مسئول تأمين الرحلة ، أن المهاجمين كانوا «بدوًا» . وقالت سيدة أخرى ، من الناجين ، إنهم كانوا «خمسة رجال يرتدون الملابس الطويلة» . وحسب قول شاريت ، قام الجيش «بإرسال بعض العرب المتعاونين معهم إلى قرية تل الصافى ، [على الجانب الأردنى من الحدود] فى مواجهة سودوم» . وبعد عودتهم ، أبلغ المتعاونون الجيش الإسرائيلى ، بأن سكان قرية تل الصافى «رأوا مجموعة من الأشخاص ، ما بين ٨ و١٠ ، يعبرون الحدود غربا [فى ذلك اليوم] . بغض النظر

عن حقيقة أنه كان معتاداً، منذ الزمن السحيق، أن يقوم بدو المنطقة العبور من تلك النقطة ذهابًا وإيابًا، كان هناك بلا شك شيئًا غريبًا جدّا فى تلك القصة التى سردها المتعاونون، وقيام سكان القرية بتقديم الأدلة. فى الحقيقة، لم يأخذ الكولونيل هاتشيسون، الرئيس الأمريكى للجنة الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية المشتركة، المسألة بجدية. ومع انتهاء اللجنة من التحقيق، أعلن الكولونيل هاتشيسون، رسميًا، أنه «حسب شهادة الناجين، لم يتم اثبات أن كل القاتلين كانوا عربا». (٢٣ مارس ١٩٥٤، ١٤١).

بالإضافة إلى ذلك، نسب هاتشيسون بشكل واضح، وفى تقرير سرى موجه إلى الجنرال بينيكى[٨] بتاريخ ٢٤ مارس، الهجوم على الشاحنة إلى نية الإرهابيين فى تصعيد التوتر فى المنطقة وخلق مشكلة للحكومة الحالية. وبناء على ذلك، غادر الإسرائيليون لجنة الهدنة معترضين، وأطلقوا حملة عالمية ضد «الإرهاب العربى» و«الكراهية المتعطشة لدماء» اليهود. ومن منتجعه فى سديه بوكير، طلب بن جوريون أن تحتل إسرائيل الأراضى الأردنية، وهدد بمغادرة زعامة حزب ماباى إذا ما تقرر أن تكون لسياسة شاريت اليد العليا مرة أخرى. كما ضغط لافون أيضا من أجل التحرك. وفى ٤ أبريل، كتب رئيس الوزراء إلى بن جوريون يقول:

«سمعت أنك بعد معاليه هائكرابيم، فكرت أنه علينا احتلال الأراضى الأردنية. فى رأيى، مثل تلك الخطوة قد تقودنا إلى حرب مع الأردن التى تساندها بريطانيا، بينما ستقوم الولايات المتحدة بإدانتنا أمام العالم أجمع وتعاملنا كمغيرين. بالنسبة لإسرائيل، ذلك قد يعنى كارثة وربما الدمار». (٤ أبريل ١٩٥٤، ٤٥٣).

حاول شاريت تجنب عملية عسكرية. وقال للمسئولين فى وزارة الخارجية إننا «جميعا مع الرأى بأن الانتقام من مثل تلك المذبحة لن يعمل إلا على إضعاف صورتها البشعة، وسوف يضعنا نحن على المستوى نفسه مع القتلة على الجانب الآخر. من الأفضل لنا أن نستغل حادث معاليه هائكرابيم كمبرر لهجوم سياسى

على القوى الكبرى حتى تمارس ضغوطًا لم يسبق لها مثيل على الأردن». كما أشار إلى أن عملية انتقامية سوف تضعف تأثير الحملة الدعائية العريضة والتى، كما كتب فى يومياته، يجب أن تشن لمواجهة «الاهتمام الذى أبدته الصحافة الأمريكية للرواية الأردنية... والتى تقول إن مذبحة معاليه هائكرابيم ارتكبها الإسرائيليون». ولقد أعلن رئيس الوزراء، علانية وفى يومياته الخاصة، أنه يتردد فى تصديق تلك الرواية[٩].

لكن فى أعماق قلبه، كان لدى شاريت أيضا، شكوكه التى لا يريد الإفصاح عنها. فقد قام شاريت، ليس بمنع التحركات التى اقترحها العسكريون فحسب، ولكنه قررأيضا بأن على إسرائيل الامتناع عن تقديم شكوى إلى مجلس الأمن، أى الامتناع عن المشاركة فى جدل دولى، كان يتصور بأنه قد يكون غير مجد. شعر أنه قد يكون قد تصرف بحكمة عندما قام ديان خلال النقاش الذى جرى فى ٢٣ أبريل، بالتلميح بشكل عارض أنه «غير مقتنع بأن مذبحة معاليه هائكرابيم كانت عملاً قامت به عصابة عسكرية منظمة». وفيما بعد علم من الصحفى البريطانى، جون كيمشى، أن ديان قال عن معاليه هائكرابيم بأن «تقارير الأمم المتحدة تكون عادة أكثر دقة من تقاريرنا...». وكتب يقول: «سمعت هذا الأسبوع من مصدر آخر، أن ديان قال للصحفيين الإسرائيليين إنه لم يتم إثبات أن عصابة معاليه هائكرابيم كانت أردنية ـ وإنه من المحتمل أن تكون محلية».

بالطبع، لم يخطر على بال شاريت أن يفتح تحقيقا داخليا من أجل الوصول إلى الحقيقة. بل بالعكس، أصر على استبعاد الكولونيل هاتشيسون من منصبه كشرط لعودة إسرائيل إلى لجنة الهدنة. ولكن المؤسسة العسكرية كانت مترددة فى الموافقة على معارضته على شن هجوم جديد ضد الضفة الغربية. واتخذت مبررًا لهجوم واسع النطاق، ليس حادث معاليه هائكرابيم، بل حادثا بسيطا وقع فى منطقة القدس، ليلة ٢٨ مارس، وشن الجيش هجومه على قرية ناحلين، بالقرب من بيت لحم. قتل وأصاب عشرات المدنيين، ودمر المنازل، والقرية ـ قرية فلسطينية أخرى ـ دمرها عن آخرها.

«قلت [لـ تيدى كوليك (مساعد أول فى مكتب رئيس الوزراء فى ذلك الحين، ورئيس بلدية القدس حاليًا)] ها نحن عدنا إلى نقطة البداية ـ هل نتجه نحو الحرب، أم أننا نريد تجنب الحرب؟ حسب رأى تيدى، القيادة العسكرية متعطشة للحرب. . . [إنهم] لا يرون على الإطلاق المشاكل الاقتصادية، وتعقيدات العلاقات الدولية». (٣١ مارس ١٩٥٤، ٤٢٦)

كانت العواصم العربية مقتنعة أيضا أن التصعيد الذى تقوم به إسرائيل لإثارة أحداث استفزازية، وإرهاب، وعمليات انتقامية جديدة، تعنى أن إسرائيل كانت تعد الأرض للحرب. ولذلك، أقاموا تعزيزات عسكرية على طول الحدود، واتخذوا إجراءات قوية لمنع أى تسلل داخل إسرائيل. لقد أثار ذلك قلق الإسرائيليين. قال ديان لأحد الصحفيين الأصدقاء: «الوضع على الحدود أفضل مما كان عليه لمدة طويلة، وفى الحقيقة فهو وضع مرض تمامًا»، ولقد أبلغ الصحفى شاريت ذلك فى ١٧ مايو. وعلى ذلك أدخل الجيش الإسرائيلى استراتيجية جديدة، أكثر مكرًا، لشن هجمات سرية. هدفها: تجاوز كل من الاستعدادات الأمنية العربية، ومعارضة شاريت للموافقة على هجمات عبر الحدود. تسللت وحدات صغيرة إلى الضفة الغربية وغزة تحمل توجيهات محددة للاشتباك مع وحدات مصرية، أو أردنية منعزلة، أو الدخول إلى القرى من أجل عمليات تخريب، أو قتل. وفى كل مرة، كانت مثل تلك العمليات توصف فيما بعد، وبشكل غير صحيح، من خلال تصريحات رسمية، بأنها وقعت داخل الأراضى الإسرائيلية. وكلما وقع هجوم، كان المتحدث الرسمى العسكرى يوضح بأن الوحدة توجهت لتعقب المهاجمين داخل أراضى العدو. كانت تقع عمليات شبه يومية، تقوم بها الوحدة الخاصة التابعة لآرييل شارون، وتسببت فى عدد ضخم من الخسائر. وكان الجميع يترك رئيس الوزراء دائمًا، يخمن عما وقع حقيقة. وما بين شهرى أبريل ويونيه، كتب فى يومياته أنه علم بالصدفة، على سبيل المثال، عن عملية قتل بالدم البارد لصبى فلسطينى كان موجودا بالصدفة فى

طريق الوحدة الإسرائيلية بالقرب من قريته فى الضفة الغربية. وكتب فيما يخص حادثًا آخر، يقول:

«أخيرًا اكتشفت سر الصيغة الرسمية حول عملية تل الصافى ـ قام عربيان، كنا قد أرسلناهما للهجوم على المختار [العمدة] الذى قيل إنه تورط فى عملية سرقة، وقتلا زوجته: وفى حادث آخر؛ قامت إحدى وحداتنا بعبور الحدود (عن طريق الخطأ) فى حادث ثالث، حينما كان ثلاثة من جنودنا يقومون بدورية فى عمق الأراضى الأردنية، فوجئوا بالحرس الوطنى الذى فتح النيران عليهم (من سيراجع صحة الخبر؟) وقاموا بالرد عليهم وقتلوا أربعة». (٣١ مايو ١٩٥٤، ٥٢٣)

«المئات من العمال فى سودوم يعلمون الحقيقة، ويسخرون من [إنكار عملية القتل التى أذاعتها] الإذاعة الإسرائيلية، والحكومة الإسرائيلية.

«هذا الوضع يجعل حياة ومشروع سودوم فى خطر... هل الجيش مخول للتصرف بهذا الشكل، حسب أهواءه ويضع مثل هذا المشروع الحيوى فى خطر؟» (١٣ مايو ١٩٥٤، ٥١٤)

فى ٢٧ يونيه، عبرت وحدة عسكرية إسرائيلية الحدود، «عن طريق الخطأ»، حسب البيان الرسمى، ودخلت عمق ١٣ كيلومترًا فى الضفة الغربية، حيث قامت بالهجوم على قاعدة أزون العسكرية الأردنية، شرقى قلقيلية، وتسببت فى خسائر. وعلق شاريت على تصريحات المتحدث الرسمى العسكرى فقال: «شىء همجى، ها هم يكذبون مرة أخرى أمام الجميع».

ما كان يخافه شاريت أكثر من أى شئ آخر، هو رد فعل الغرب. وسجل رئيس الوزراء فى يومياته عددًا من التصريحات الأمريكية التى تعبر عن قلق الحكومة، والتى وجهتها خلال تلك الأسابيع إلى الحكومة الإسرائيلية.

«قدمت السفارات الأمريكية فى العواصم العربية تقارير فحصتها واشنطن، وأعطت وزارة الخارجية القناعة بأن الخطة الإسرائيلية للانتقام، والتى سيتم تنفيذها حسب الجدول المعد سلفا، جاهزة بالفعل، وأن الهدف هو تصعيد التوتر بشكل مستمر فى المنطقة من أجل تفجير حرب. (١٠) والديبلوماسية الأمريكية أيضا على قناعة بأن إسرائيل لديها النية لأن تخرب المفاوضات الأمريكية مع مصر، وأيضا تلك مع العراق وتركيا، والتى تهدف إلى إقامة تحالفات موالية للغرب». (١٤ أبريل ١٩٥٥)

هذا التحليل كان صحيحا. ولقد تم تأكيده مرة أخرى فى الأسابيع التالية عندما قامت إسرائيل برفض الاقتراحات الأمنية الحدودية التى كانت مصر قد وافقت عليها، بما فى ذلك إقامة دوريات مشتركة إسرائيلية ـ مصرية ـ الأمم المتحدة، وزرع ألغام فى بعض المناطق المعينة على الحدود. ولقد أكد ديان أن مثل تلك التجهيزات، «سوف تقيد أيادينا». وسوف تتأكد مرة أخرى [خطة إسرائيل فى تخريب العلاقات الأمريكية الغربية]، فى شهر يوليه، عندما كشفت السلطات المصرية عن شبكة إرهابية إسرائيلية، كلفت بمهمة تخريب المراكز الغربية فى كل من القاهرة والإسكندرية.

استمر الإرهاب الإسرائيلى على الحدود فى أشكال مختلفة وبدون توقف خلال العامين التاليين، وحتى عشية حرب سيناء ـ السويس، كما استمرت بالطبع، بعد هذا التاريخ. قام شاريت بتدوين فترة «من أسوأ الفترات» فى مارس ١٩٥٥، بعد عملية غزة مباشرة.

«أبلغ الجيش تكوع... [المسئول عن لجنة شئون الهدنة فى وزارة الخارجية] أن عملية انتقامية (خاصة) نفذت ليلة أمس بعد قتل شاب وامرأة، اوديد فيجماستر وشوشانا هارتسيون، اللذان كانا فى رحلة وحدهما حول عين جِدى [فى أراضٍ أردنية]. حسب الرواية التى

قدمها الجيش، عبرت مجموعة من الشباب، بمن فيهم شقيق الفتاة، مائير هارتسيون[11] . . . عبروا الحدود وهاجموا مجموعة من البدو، وقتلوا خمسة منهم. يقول الجيش إنه كان يعرف أن تلك العملية كان يتم الإعداد لها، وأنه كان ينوى منعها، ولكن حسب معلوماته كانت العملية مدرجة للتنفيذ الليلة، وكان هناك متسع من الوقت لمنعها، ولكن الشباب قدموا تاريخ العملية، وذلك هو السبب فى أن ما حدث ـ قد حدث. أصدر الأردنيون اليوم رواية مختلفة تماما: قام عشرون جندى إسرائيلى بارتكاب عملية القتل، هاجموا ستة من البدو، قتلوا خمسة وتركوا واحدًا حيًا، وقالوا إن هذه العملية هى عملية انتقامية من عملية قتل الرجل والمرأة. . . وان عليه إخبار الآخرين عنها. المتحدث الرسمى العسكرى أعلن الليلة. . أنه لم تتورط أى وحدة عسكرية فى العملية. . . .

قد يعتبر ذلك دليلاً حاسما على أننا قررنا الانتقال إلى هجوم عام ودموى على كل الجبهات: أمس غزة، اليوم الحدود الأردنية، وغدا منطقة منزوعة السلاح فى سوريا، وهكذا. فى اجتماع الحكومة غدًا سوف أطلب محاكمة القتلى باعتبارهم مجرمين». (٥ مارس ١٩٥٥، ٨١٦)

«أبلغ بن جوريون [الذى عاد الى الحكومة كوزير دفاع غداة عملية لافون] الحكومة. . . كيف ألقى شبابنا الأربعة الصبيان القبض على البدو واحدا بعد الآخر، وكيف أخذوهم إلى الوادى، وكيف ذبحوهم بالسكين الواحد بعد الآخر، وكيف قاموا باستجواب كل واحد منهم، قبل قتله، عن هوية قتلة الصبى والفتاة، وكيف لم يستطيعوا فهم الإجابات على أسئلتهم، حيث أنهم لم يكونوا يتحدثون العربية. كان يقود المجموعة مائير هارتسيون، من كيبوتز

فين هارود. . . ولقد قاموا بتسليم أنفسهم إلى الجيش واعترفوا بكل ما قاموا به.

«رأيت أنا وبن جوريون أنه من الأفضل محاكمتهم فى محكمة عسكرية. . . من الناحية التعليمية من المفضل أن تحكم محكمة عسكرية بالحكم بالسجن الذى سيدانون به، حيث أن الجيش لن يشعر بالاحترام نحو عقاب يأتى من محكمة مدنية. . . فى المساء أبلغنى كل من وزير العدل والنائب العام أنه ليس هناك وسيلة قانونية تمكننا من تحويلهم إلى محكمة عسكرية. . . اتصلت بن جوريون واتفقنا انه سيعطى تعليمات للجيش بتحويلهم إلى الشرطة. . . وبالمناسبة، هارتسيون . . . وأصدقاؤه الثلاثة جنود مظلات احتياطيون». (٦ مارس ١٩٥٥، ٨١٧).

«[بينما كان الإسرائيليون يحتفلون بأعياد بوريم فى شوارع تل أبيب] وكانت الإذاعة تذيع موسيقى مرحة. . . بعضًا منها يظهر موهبة كبيرة وسموًا روحانيًا ورغبة فى جمال أصلى. جلست أتأمل مكنون ومصير هذا الشعب القادر على هذه الرقة اللطيفة وهذا الحب العميق للناس، وهذا التطلع الصادق للجمال والنبل، وفى الوقت نفسه تتخلل أفضل شبابه القدرة على القتل بشكل مدروس وبالدم البارد، عن طريق ذبح جثث شباب بدو عزل. أى من هذين الروحين الدينيين سيغلب الآخر فى هذا الشعب؟» (٨ مارس ١٩٥٥، ٨٢٣)

«وأخيرًا، تم تحويل الأربعة الى الشرطة ولكنهم الآن يرفضون الكلام . . . هاتفت بن جوريون. . . قال «إنه حقهم الشرعى» . . . [وأضاف] إن اعترافهم للجيش لا يخدم إدانتهم فى محكمة مدنية. من وجهة النظر القضائية قد يكون ذلك صحيحًا، ولكن من وجهة

نظر الرأى العام فان ذلك يعتبر فضيحة». (١٠ مارس ١٩٥٥، ٨٢٨)

«اتصل رئيس الشرطة برئيس الأركان، وسأله إن كان الجيش يرغب فى مساعدة الشرطة فى التحقيق. . . قال رئيس الأركان إنه سيسأل وزير الدفاع، ثم أجاب باسمه إنه لا يوافق على إجراء تحقيق فى الجيش. . . من الواضح أن الجيش يعمل على التغطية على الشباب.

إيسر [هارئيل] يشعر أن لا أحد تقريبًا فى البلاد يدين الشباب الذين قتلوا البدو. الرأى العام يقف بجانبهم بلا أدنى شك.

عندما وصلت الى تل أبيب، جاء ضابط ليقول لى إن كل العملية الانتقامية نظمت بمساعدة فعلية من آرييل شارون، قائد فرقة المظلات. (هو الذى أمر بإمداد الأربعة بالأسلحة والطعام والتجهيزات، وأمر بنقلهم بالسيارة من الوحدة عبر جزء من الطريق، وأمر دوريته بتأمين انسحابهم). والضابط لم ينف أن ديان، أيضا كان يعرف بأمر تلك العملية مسبقا. ذلك فضلا عن أن الأربعة يرفضون الآن الكلام بناء على أمر واضح من آرييل [شارون]، ربما بموافقة دايان. نظمت حملة ضدى لاننى كشفت هويتهم (إلى الصحافة). آرييل يصيح قائلاً إننى عرضت الرجال إلى الانتقام منهم فى حالة وقوعهم أسرى فى حالة اشتراكهم فى الجيش فى أى حروب فى المستقبل. (١١ مارس ١٩٥٥، ٨٣٤).

«الأربعة على استعداد للاعتراف، بشرط أن يضمنوا العفو». (١٣ مارس ١٩٥٥، ٨٤٠)

«فى الثلاثينات، قمنا بقمع مشاعر الانتقام وعلمنا الناس اعتبار الانتقام نزوة سلبية تماما. الآن، على العكس، نبرر نظام الانتقام، بناء على اعتبارات عملية. . . لقد استبعدنا كل الوسائل العقلية

والمعنوية التى يمكن أن توقف هذه الغريزة وجعلنا من الممكن . . . اعتبار الانتقام قيمة معنوية(١٢) . هذه الفكرة تقتنع بها فئات عريضة من الشعب عامة ، وخاصة أعداد كبيرة من الشباب ، ولكنها تبلورت ووصلت إلى مستوى المبدأ المقدس فى فرقة [شارون] ، والتى أصبحت أداة انتقام فى يد الدولة» . (٣١ مارس ١٩٥٥ ، ٨٤٠) .

أعرب السفير البريطانى ، نيكولس . . . عن دهشته من إطلاق سراح الأربعة . بالنسبة له ، اعتقل الأردنيون قاتل الرجل والمرأة فى عجور . . . التناقض كبير بين الخطوة التى اتخذوها هم ، والعملية المخجلة التى نتبناها نحن ! . . كسيه [سكرتير عام ماباى] عرف من ابنه [ضابط عسكرى كبير] أن العملية نفذت بعلم الجيش بالكامل ، على كل المستويات ، بما فى ذلك رئيس الأركان ، وتورط فيها ضباط كبار» . (٢٨ مارس ١٩٥٥ ، ٨٧٠)

فى اجتماع لسكرتارية ماباى فى ١١ يناير عام ١٩٦١ ، بعد مرور ست سنوات ، عاد شاريت إلى هذه الأحداث المزعجة . .

«الظاهرة ، التى سادت بيننا لسنوات وسنوات هى عدم الإحساس بالأفعال الخطأ . . . بالفساد المعنوى . . بالنسبة لنا ، الخطأ هو فى حد ذاته شىء غير خطير ، فنحن ندركه إن كان هناك تهديد بأزمة أو نتيجة خطيرة بفقدان مكانة ، أو فقدان سلطة أو تأثير فحسب . ليس لدينا توجه معنوى لمشاكل معنوية ، ولكن توجه عملى لمشاكل معنوية . . . فى أحد الأيام ، قام جنود إسرائيليون بقتل عدد من العرب بسبب انتقام أعمى . . . ولم يُعاقب أحد ، لم تخفض رتبة أى ضابط ، لم يطرد أحد من منصبه . ثم كانت هناك كفر قاسم(*) . . . هؤلاء المسئولين لم يستخلصوا أية عواقب . الا أن ذلك لا يعنى بأن الرأى العام ، أو الجيش أو الشرطة ، توصلوا منها

(*) انظر الملحق رقم ٢ .

إلى نتائج ، نتائجهم هم كانت أن الدم العربى يمكن سفكه بحرية . ثم جاء العفو لهؤلاء من كفر قاسم، وأصبح من الممكن استخلاص بعض النتائج، وأنا أستطيع الاستمرار بالطريقة نفسها . (١١ يناير ١٩٦١، ٧٦٩)

«من الضرورى أن يثير كل ذلك اشمئزاز الرأى العام، فيما يتعلق بالعدالة والصدق؛ كل ذلك قد يجعل الدولة تبدو فى عيون العالم دولة همجية لا تعترف بمبادئ العدالة التى تم تأسيسها، واتفق عليها المجتمع المعاصر» .

* * *